



بنك الإسكان للتجارة والتمويل
The Housing Bank for Trade & Finance

للإمداد
الإسكان
الإذن
برقم

١ السيد مصطفى الدقاد

للسادة مصطفى الدقاد
نرمه دائرة لبرضه وبنه
من ،تسبيب بمحضر لاصحة

السادة / هيئة الأوراق المالية الأردنية المحترمين
عمان - الأردن

د. مصطفى الدقاد
٥٠٠

تحية واحتراماً،

لاحقاً لكتابنا رقم 2012/309/2/1/9 تاريخ 2012/04/16 2012/23/309/2/1/9، وإستاداً لأحكام المادتين 2.14 و 2.15 من نشرة الإصدار وإلى الفقرة (د) من المادة (130) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997، وبصفتنا أمين الإصدار لإسناد قرض شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة، نرفق لكم طيه محضر إجتماع هيئة مالكي إسناد قرض شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة والمنعقد بتاريخ 2012/05/03.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

بنك الإسكان للتجارة والتمويل
The Housing Bank for Trade & Finance
00145
أمين الإصدار

محمد ابو اديبل





محضر اجتماع هيئة مالكي إسناد قرض شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة والمنعقد

بتاريخ 2012/05/03

عقدت هيئة مالكي إسناد قرض شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الخميس الموافق 2012/05/03 اجتماعها في مكاتب أمين الإصدار (بنك الإسكان للتجارة والتمويل) الكائن في مجمع بنك الإسكان ط - 2 / مركز التدريب والتطوير وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من أمين الإصدار وذلك للبحث في الأمور المدرجة على جدول الأعمال المرسل مالكي الإسناد واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها .

وقد ترأس الاجتماع السيد محمد عباد اسيستان مندوباً عن بنك الإسكان للتجارة والتمويل (أمين الإصدار)، ورحب بداية بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد عودة حافظ أبوحسان.

وكذلك رحب بالحضور :-

- السادة هيئة مالكي إسناد القرض.
- السيد نilm الطوال / رئيس مجلس إدارة شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة.

أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات عن اكمال النصاب القانوني للجتماع ، حيث حضر من هيئة مالكي إسناد القرض من يحملون إسناداً بالأصلية والوكالة ما مجموعه (1265) سندًا من أصل عدد الإسناد المكتب بها وباللغة (1500) سند وتشكل ما نسبته (84.33%) ، كما أعلن السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات عن استكمال أمين الإصدار لإجراءات القانونية لعقد الاجتماع، بعد ذلك قام رئيس الجلسة بتسمية السيدة سمية عيد كاتباً للجلسة و السيدين زياد مدروس و أحمد درويش لجمع وفرز الأصوات إن لزم الأمر.

قام السيد رئيس الجلسة (أمين الإصدار) بالسير بمجدول الأعمال وعلى النحو التالي:

أولاً: الإطلاع على البيانات المالية السنوية لشركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة م.ع.م. والمتهمة في 31 كانون الأول 2011 .

بعد الاطلاع على البيانات المالية السنوية لشركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة م.ع.م. والمتهمة في 31 كانون الأول 2011، أشار رئيس الجلسة بأن الشركة خلال عام 2011 ومن واقع البيانات المالية المدققة والصادرة عنها قد حققت خسائر بلغت 5.8 مليون دينار وبذلك أصبح رصيد الخسائر المتراكمة للشركة المصدرة حوالي 10.4 مليون دينار، بعد ذلك ترك رئيس الجلسة المجال لرئيس مجلس إدارة الشركة المصدرة لتوضيح أسباب الخسائر المتتحققة للشركة وتقديم رؤية مستقبلية عن أداء الشركة خصوصاً أن القيمة الاسمية لإسناد القرض سوف تستتحق في نهاية العام الجاري ليتم بعدها فتح باب النقاش حول تلك البيانات مالكي الإسناد.



شكر السيد رئيس مجلس إدارة الشركة المصدرة السادة الحضور و بين بأن الظروف الاقتصادية التي تمر بها المنطقة ليست سهلة خصوصاً بالنسبة لطبيعة عمل الشركةتمثل ببيع و تأجير الأراضي و المباني، وقد برر سبب خسائر الشركة إلى انخفاض عدد المستثمرين الأجانب الذين اعتادوا استئجار مباني ضخمة، علماً بأن مجلس الإدارة حاول تعويض هذا الانخفاض باستقطاب مستثمرين محليين مما أدى إلى زيادة الكلف الثابتة حيث تم تقسيم عدد من المباني المؤجرة إلى أقسام اصغر لتلبية احتياجات المستثمرين المحليين علماً بأن نسبة الإشغال قد قاربت 68% في عام 2011.

وأضاف بأن هنالك جزء من خسارة هذا العام بقدر 2.2 مليون دينار قد تحققت نتيجة أحد مخصص تدبي니 استثمارات عقارية في عام 2011 حيث وضع بأن هذا المخصص هو نتيجة تطبيق معيار محاسبي يعترف فقط بتدبي니 قيمة الاستثمارات العقارية و لا يعترف بفرقوقات الزيادة في حال حلولتها، أما بخصوص الرؤية المستقبلية للشركة فقد أوضح بأن الشركة قد انتهت سياسة تخفيض النفقات الإدارية والتشغيلية عن طريق إعادة هيكلة إدارة الشركة والذي بدوره ساهم تخفيض نفقات بقدر (60) ألف دينار بشكل شهري تقريباً، و أفاد أيضاً بأن استثمارات الشركة في المدينة الصناعية القائمة في جمهورية مصر العربية قد بدأت بالتعافي من آثار الأزمة السياسية القائمة في المنطقة عن طريق استقطاب استثمارات جديدة علماً بأن كلف شراء تلك الاستثمارات كانت متدنية، كما أشار إلى أنه توجد تبؤات مبشرة وإيجابية خصوصاً حول ما تملكه الشركة من مشاريع في دولة قطر والتي تدر على الشركة ما يقارب (1) مليون ريال قطري كل ستة أشهر، بالإضافة إلى العروض التي تتلقاها الشركة مقابل بيع قطعة أرض ناعورة التي تمتلكها الشركة والمحاورة لمشروع المدينة الطبية المزمع إنجازه في المستقبل القريب.

أضاف رئيس مجلس إدارة الشركة المصدرة بأن الشركة تسعى في المستقبل القريب لإطفاء الخسائر المتراكمة للشركة عن طريق تخفيض رأسها و ذلك للتخلص من الخسائر الظاهرة في الميزانية السنوية والبقاء مميزانية تتميز بالشفافية وتعكس أوضاع الشركة بشكل أفضل، علماً بأن بند حقوق المساهمين لن يتأثر بتخفيض رأس المال، حيث أشار رئيس الجلسة بأن نية الشركة بتخفيض رأسها يعود لقرار الهيئة العامة لمساهمي الشركة وأضاف بأن تلك الخطوة تعتبر إعادة تدوير حقوق المساهمين في الشركة ولا تعارض مع الضمانات والتعهدات المتخذة لحماية مالكي الإسناد الواردة في نشرة الإصدار.

تسائل السيد فارس قموه مثل شركة الأردن الدولية للتأمين عن أثر تخفيض رأس المال الشركة على البنك المقرضة للشركة، حيث أشار رئيس مجلس إدارة الشركة المصدرة بأن آلية قروض تم أخذها من قبل الشركة هي مضمنة بضمانات عقارية تزيد قيمتها عن قيمة تلك القروض وكذلك تقوم الشركة بشكل دائم بتسديد تلك القروض دون أي تأخير ولن يكون لتخفيض رأس المال الشركة أي أثر عليها.

تسائل كل من السيد زياد مدروس مثل بنك الإسكان للتجارة والتمويل و السيد علاء سليمان مثل بنك الإتحاد عن قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المتوقعة خلال العام والتي تتضمن القيمة الاسمية لإسناد القرض بقيمة 15 مليون ديناراً و التزامات أخرى تصل قيمتها حوالي 3 مليون دينار تقريباً، حيث أكد رئيس مجلس إدارة الشركة المصدرة بأن الشركة لديها خطة مستقبلية لعملية سداد القيمة الاسمية لإسناد القرض عن طريق توفير السيولة المطلوبة من مصادر تشغيلية للشركة (إيجارات) بقيمة تصل إلى 1.6 مليون دينار و إمكانية تسليم جزء من المحفظة الاستثمارية



بنك الإسكان للتجارة والتمويل
The Housing Bank for Trade & Finance

والتي تبلغ قيمتها السوقية حالياً 6 مليون دينار، و عن طريق بيع بعض الاستثمارات العقارية سواء داخل أو خارج البلاد، حيث اشاد بن الشركة ممتلك استثمارات عقارية غير مرهونة تقدر قيمتها بحوالي 22 مليون دينار أردني.

طرح السيد زياد مدروس مثل بنك الإسكان للتجارة والتمويل على الشركة إمكانية فتح حساب تأمينات نقدية يُستخدم لغايات تسديد القيمة الاسمية لاسناد القرض خلال فترة الستة شهور القادمة، حيث أحاب رئيس مجلس إدارة الشركة المصدرة بأن التزامات إسناد القرض تأخذ الأولوية الأولى لدى الشركة وعليه لا يوجد ما يمنع من فتح ذلك الحساب، إلا أن طبيعة عمل الشركة ولاعتمادها على شراء وبيع وتأجير العقارات لا يضمن توفير سيولة بشكل دوري، وأضاف بأن الشركة قد خاطبت شركة إمارات أنفست (مدير إصدار الإسناد عند إصداره عام 2007) للقيام بعمل دراسة آلية سداد القيمة الاسمية للإسناد والتي تتضمن توقعات التدفقات النقدية للشركة في الفترة المقبلة والتي سيتم تزويدها بجميع مالكي الإسناد حين صدورها، و أكد بأن أي عملية بيع في الفترة القريبة سيتم رصدها لها لسداد القيمة الاسمية للإسناد وأن الفوائد التي تستحق بتاريخ 2012/06/06 سيتم تسديدها في موعدها أو قبل ذلك بيمين على الأقل.

ثانياً: مناقشة الضمانات والتعهدات المتخذة لحماية حاملي الإسناد الواردة في نص المادة رقم 2.7 من نشرة الإصدار.

تم مناقشة الضمانات والتعهدات المتخذة لحماية حاملي الإسناد الواردة في نشرة الإصدار المتعلقة بالمادة رقم (2.7) فقرة (ج/د)، حيث أشار رئيس الجلسة بوجود تجاوزات بتلك الضمانات والتعهدات وتم مخاطبة الشركة المصدرة بخصوص ذلك لتصويب الرسم وأفادت الشركة بموجب كتبها المرسل نسخ عنها للحملة مع دعوة هذا الاجتماع بعد ردود تضمن ما هو متفق في بعض الجوانب وغير متفق في جوانب أخرى، وعليه اقترح رئيس الجلسة على هيئة مالكي الإسناد غض النظر عن تلك التجاوزات خصوصاً بأن عمر الإسناد قد شارف على الانتهاء شريطة أن تقدم الشركة المصدرة بتعهد خططي جديد بتصويب أوضاع تلك التعهدات في البيانات المالية المدققة والمت الهيئة في 30 حزيران 2012، وقد وافقت هيئة مالكي الإسناد على مقترن رئيس الجلسة بالإجماع.

وفي الختام، شكر كل من رئيس الجلسة ورئيس مجلس إدارة الشركة المصدرة الحضور الكرام ومنذوب عطوفة مراقب عام الشركات وعليه انتهى الاجتماع في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الموافق 2012/05/03.

كاتب الجلسة	رئيس مجلس إدارة شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة م.ع.م	أمين الإصدار بنك الإسكان للتجارة والتمويل	منذوب عطوفة مراقب عام الشركات
سمية عيد	نيم الطول	محمد اسيبيان	عوده أبوحسان